كراسة المادة

Course Book

القسم : القانون

الكلية: القانون

الجامعة : صلاح الدين

المادة: قانون التنفيذ

اسم التدريسي : م.م هيمداد سەردار شواني

السنة الدراسية: 2022 - 2023

1. اسم المادة	قانون التنفيذ
2. التدريسي المسؤول	م.م هيمداد سەردار
3. القسم/ الكلية	القانون
4. معلومات الاتصال:	07504914106 himdad1986@gmail.com
5. الوحدات الدراسية	6 نظري
6. عدد ساعات العمل	30
7. رمز المادة (course code)	
8. البروفايل الاكاديمي للتدريسي	قد عينت رسمياً ک (معيد) بتأريخ 2011/11/28 في كلية القانون بجامعة صلاح الدين، وعملت ک(مسؤول ثانوي) في شعبة الضمان النوعي منذ ذلك التأريخ إلى العام 2014، وبعد ذلك دخلت في مرحلة الماجستير في القانون / القسم العام وكتبت رسالتي في مجال القانون الجنائي واكملتها خلال سنتين، ذلك يعني تخصصي العام هو القانون العام، وتخصصي الدقيق هو القانون الجنائي، وشاركت في طرائق التدريس عام 2017. والآن مدرس على ملاك كلية القانون بجامعة صلاح الدين _ أربيل منذ 2019.
9. المفردات الرئيسية للمادة Keywords	ماهية قانون التنفيذ، ماهية الدوائر التنفيذية، ماهية المستندات أو السندات التي يمكن طلب تنفيذها من الدوائر التنفيذية، ماهية الوسائل أو الإجراءات التي تتخذها تلك الدوائر لتنفيذها.

نبذة عامة عن المادة

اهمية دراسة المادة: من الأمور الطبيعية في الحياة الإجتماعية اذ تنشأ الإلتزامات على بعض الأفراد تجاه بعض الآخر، حيث يسمى الأول عادة بـ(المدين)، والثاني بـ(الدائن)، ولا يوفي المدين باداء التزامه احياناً حيال الدائن، يعني لا يرجع حق الدائن، وعند ذلك فان الدائن بعد الحصول على حكم من المحكمة أو وجود محرر تنفيذي عادة يلجأ الى مديرية التنفيذ لتنفيذ التزام المدين أو يستعين بالقانونيين (المحاميين) لإرجاع حقوقه. وان لا يكون ان ننسى ان المنفذ العدل يجب كونه شخصاً قانونياً أي خريجاً قانونياً، وعندنا قانون التنفيذ العراقي رقم45 لسنة 1980 حدد الإجراءات والوسائل التي يحتم اتخاذها لتنفيذ الإلتزامات المترتبة على المدين وإرجاع الحقوق للدائن.

و تبدو مما تقدم أهمية دراسة قانون التنفيذ بعد أنه كان مادة ثانوية في السنوات السابقة، لذلك على طلاب القانون الإلمام الكافي بقانون التنفيذ وقواعده دقيقاً، لأن عندما يقوم المنفذ العدل بتنفيذ السندات التنفيذية يحتاج الى اتخاذ الوسائل و الإجراءات التنفيذية المنصوص عليها في قانون التنفيذ، وحينئذ يكون ذلك الاتخاذ سهلاً وسريعاً لأن المنفذ العدل كان ملماً بقواعد قانون التنفيذ، والهدف أو الأساس الذي قامت عليه المديرية التنفيذ هو سرعة وسهولة تنفيذ السندات التنفيذية، ويتحقق ذلك الهدف متى يكون لدى المنفذ العدل والقانونيين فهماً وإلماماً وإدراكاً بأحكام قانون التنفيذ على أكمل وأحسن الوجه.

التزامات الطالب:

حضور الطلاب في الصف – المشاركة في النقاش – المشاركة في اعادة شرح المواد المطلوبة – عمل تقارير فصلية – اوراق العمل – اختبارات يومية – وامتحانات فصلية

طرق التدريس

استخدام الداتا شو من خلال برنامج باور بوينت – شرح المواد المحددة وتحليلها وبيان أهميتها – مناقشة المواضيع مع الطلبة وتبادل الآراء، تقديم أوراق بحثية من قبل الطلبة حول مواضيع المادة المختلفة.

نظام التقييم

النسبة ٪

10 مشاركة ونشاطات (2 مشاركة يومية، 8 امتحان يومي)

30 امتحان تحريري

60 امتحان نهائي

النتيجة 100٪

نتائج تعلم الطالب

إلمام الطالب بقواعد قانون التنفيذ والوسائل والإجراءات الواجبة الاتخاذ عند التنفيذ، وتعلم كيفية استخدامها، يجعل الطالب ملما أكثر بفهم أهمية دوائر التنفيذ ومغزاها، وماهية المستندات التنفيذية ولماذا ان يلم بها، وتعلم إرجاع الحقوق أو تنفيذ الالتزامات عن طريق دوائر التنفيذ عند امتناع المدين عن تنفيذها.

قائمة المراجع والكتب

1. **أحكام قانون التنفيذ رقم** 45 **لسنة** 1980 **د. سعيد مبارك**
2. **أحكام قانون تحصيل الديون الحكومية رقم** 56 **لسنة** 1977
3. **قوانين تعديلات قانون التنفيذ (التعديل الأول إلى التعديل السادس)**
4. **أحكام قانون تنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية العراقي رقم** 30 **لسنة** 1928
5. **أحكام قانون الرسوم العدلية العراقي رقم** 114 **لسنة** 1981 **المعدل**
6. **التعليمات المالية عدد** 9 **لسنة** 1979 **لتطبيق قانون تحصيل الديون الحكومية**
7. **أحكام قانون إيجار العقار العراقي رقم** 87 **لسنة** 1979

المواضيع		اسم المحاضر
ماهية قانون التنفيذ		المدرس المساعد: هيمداد سەردار شوانى
السلطة المختصة بالتنفيذ		
السلطة المختصة بالتنفيذ وفقاً لقانون التنفيذ		
السلطة المختصة بالتنفيذ وفقاً لقانون تحصيل الديون الحكومية		
الأحكام والمحررات التنفيذية		
الأحكام القضائية		
المحررات التنفيذية		
أنواع التنفيذ		
المعاملة التنفيذيه		
الوسائل التنفيذية		
كيفية استخدام الوسائل التنفيذية		
الحالات التي تعرقل سير التنفيذ		
وقف التنفيذ وتأخيره		
الحجز		
ما يجوزحجزه من أموال المدين		
ما لايجوز حجزه من أموال المدين		

	توزيع حصيلة التنفيذ

الاختبارات

الإنشائي: ما هي شروط الحق محل التنفيذ؟ وضح واحد منها.

ج/ حدد المادة (13) من قانون التنفيذ شروط الحق محل التنفيذ، وهي:

1ـ ان يكون الحق معلوماً. 2ـ ان يكون الحق مستحق الأداء. 3ـ ان لا يكون الحق مخالفاً للنظام العام أو الآداب.

- **مستحق الأداء: يعني ان يكون الحق في السند التنفيذي مستحقاً للأداء وقت التنفيذ لا بعده، لذلك اذا كان الحق معلقاً على شرط أو مضافاً الى أجل فان الحق ليس قابلاً للتنفيذ طالما يتحقق الشرط أو حل الأجل، والسبب في ذلك هو الآثار الخطيرة التي تترتب على بدء بالإجراءات التنفيذية قبل ان يستحق الأداء كحجز أموال المدين أو حبسه والمساس بسمعته، الأمر الذي يقضي عدم السماح بالشروع بها قبل ان يصبح الحق مستحق الاداء.**

صح أو خطأ: س / قيم مع التعليل العبارة التالية: يمكن تنفيذ حكم التعويض الصادر من المحاكم العسكرية في مديريات التنفيذ.

ج/ خطأ، لا يجوز تنفيذ حكم التعويض الصادر من المحاكم العسكرية في مديريات التنفيذ، لأن استثنى قانون أصول المحاكمات العسكرية هذا الحكم من تنفيذه في مديريات التنفيذ، الا انه ينفذ بواسطة الجهات العسكرية.

مراجعة الكراسة من قبل النظراء

بعد مراجعة التفاصيل هنا تبين ان المادة قد اعطيت حقها في المواضيع التي يتم تناولها من الناحيتين الموضوعية وتسلسل المواضيع بشكل مرتب بشكل كاف وهذا ما يحتاج الطالب الى تعلمه في هذه المرحلة